المجلة الصباح
العدد 1380 - السنة الخامسة
الاثنين 22 ذو القعدة 1433 - الموافق 8 اكتوبر 2012
Monday 8 October 2012 - No.1380- 5th Year

«الزراعة» توزع مجموعة من يرقات «البلطي» لأصحاب القسائم لاستزراعها

قالت الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية انها وزعت مجموعة من يرقات اسماك البلطي لاصحاب القسائم الزراعية بهدف استزراعها.

وأوضحت الهيئة في بيان صحافي أمس، ان عدد القسائم الزراعية الخاصة بالاستزراع السمكي بلغ 36 مزرعة سمكية في مختلف مناطق الانتاج بالكويت.

واشارت الى ان اهمية اسماك البلطي هي التي دفعت الهيئة الى العمل على انتاج عدة اطنان سنويا في المزارع السمكية بالكويت وتوفير ودعم المهتمين بالاستزراع السمكي للبلطي.

ونبهت الهيئة الى اهمية تغذية اسماك البلطي سواء بالمكملات الغذائية للانتاج شبه المكثف او بغذاء مركب من الاعلاف للانتاج المكثف.

ترحيب نيابي كبير بالقرار ومطالبات بالدعوة للانتخابات وفق نظام الدوائر الحالي

صدور أمر أميري بحل مجلس الأمة 2009

عبداللطيف العميري

جمعان الحربش

أسامة الشاهين

مسلم البراك

■ العميري: نهنئ الشعب الكويتي ونتمنى ألا يتكرر مثل ذلك المجلس مستقبلاً

■ الشاهين لـ الصباح: خيار مقاطعة الانتخابات المقبلة يظل قائماً بالنسبة للأغلبية في حالة تعديل الدوائر

■ البراك: مطلوب الدعوة لانتخابات جديدة وفق القانون الحالي وآلية التصويت القائمة

■ الملا: لم أوقع على وثيقة «الأمة» التي تبنتها مجموعة «حراك» ولم أطلع عليها

■ الحيدر لابد من تعديل نظام الدوائر الانتخابية لتصبح الكويت دائرة واحدة لتفادي الطائفية

■ العيسي: صدور المرسوم دحض جميع الادعاءات بأن الحكومة تتدخل في الشأن السياسي للبلاد

أعلن وزير الإعلام الشيخ محمد العبدالله عن صدور مرسوم أميري بحل مجلس الامة 2009.

وهنأ النائب السابق عبداللطيف العميري «الشعب الكويتي بصدور مرسوم حل مجلس 2009 وتتمنى أن يكون مرسوم الدعوة على القانون المحصن حتى لا يتكرر مثل ذلك المجلس مستقبلا».

من جانبه أكد النائب السابق د.جمعان الحربش: ان الكثيرين اعتبروا حل مجلس 2009 الذي اسقطه الشعب الكويتي انجازا يستبشرون به، لافتا إلى أن ذلك «دلالة على حجم العبث الذي مارسته السلطة».

من جهته قال عضو مجلس 2012 المبطل د.عادل الدمخي: مبروك لأهل الكويت حل مجلس 2009 ومتفائل بحكمة سمو الأمير في إجراء الانتخابات على النظام الحالي.

من جهته اكد النائب أسامة الشاهين أن خيار مقاطعة الانتخابات المقبلة يظل قائما بالنسبة للأغلبية في حال جرى تعديل الدوائر الانتخابية أو عدد الأصوات خارج مجلس الأمة.

وقال الشاهين في تصريح إلى قناة «الصباح» الإخبارية: «إن خيار المقاطعة إذ تم اتخاذه فهو ليس سلوكاً سلبياً، وإنما لتسجيل موقف برفض انفراد السلطة التنفيذية تغيير النظام الانتخابي، خصوصاً بعد حكم المحكمة الدستورية، وبعدما أفرزت الدوائر الخمس والأصوات الأربعة مجلساً حاز ثقة الشعب وعبر عنه تعبيراً صحيحاً.

بدوره أوضح النائب السابق مسلم البراك أنه «بعد صدور مرسوم حل مجلس الخزي والعار أصبحت الكويت أمام طريقين لا ثالث لهما، أحدهما ينسجم مع الدستور ونصوصه وهو الدعوة لانتخابات جديدة وفق قانون الانتخاب الحالي وآلية التصويت الحالية، والآخر طريق الانقلاب الثالث على الدستور إذا ما صدر مرسوم ضرورة بتغيير نظام الانتخاب الحالي وآلية التصويت، نسأل الله أن يحفظ الكويت من كل مكروه».

أضاف البراك: «مجلس الوزراء في حكومة دولة الكويت لم يجتمع حتى يقرر مرسوم الضرورة بخصوص الدوائر، ومجلس وزراء حكومة قناة سكوب التي عاودت بث برامجها يقرر اصدار المرسوم وينسبه للمراجع العليا، سؤال لرئيس الوزراء وزملائه أين يصدر القرار في مجلسكم أم في مجلس وزراء حكومة سكوب؟».

في إطار ردود الفعل على قرار الحل أيضا شدت الناشطة السياسية د.غنيمة الحيدر على ضرورة تعديل نظام الدوائر الانتخابية لتصبح الكويت دائرة واحدة وذلك لتفادي عوامل التجاذ المتمثلة في القبيلة والطائفة والمحسوبية والدفع من تحت الطاولة.

وقالت الحيدر في تصريح خاص لـ«الصباح»: انه في حال عدم تعديل النظام الانتخابي الحالي فانه ينطبق على المجتمع المثل القائل «لا طبنا ولا غدا الشر» مشيرة الى عودة غالبية الوجوه الحالية واضافت ان نظام الخمس دوائر الحالي ادى الى كثرة المتاطق وتشليتها وانتشار المال السياسي والاجتماعي والذي بدوره ادى الى افراز خلطة غير جيدة تصل لمجلس الامة، داعية الجميع للعمل لأجل مصلحة الكويت والابتعاد عن المصالح الشخصية الضيقة. كما طالبت ممثلي الشعب في البرلمان القادم «ان يتقوا الله ويعملوا لمصلحة البلد».

من جانبه قال د.سلمان العيسي ان صدور مرسوم حل مجلس 2009 دحض جميع الادعاءات بأن الحكومة ممثلة في سمو الامير تتدخل في الشأن السياسي للبلاد مشيرا ان السلطة التنفيذية التزمت بوعودها بحل البرلمان وبقيت الدعوة لاجراء انتخابات جديدة واضاف العيسي في تصريح لـ«الصباح»: انه اذا تمت الانتخابات القادمة وفق النظام الانتخابي الحالي فان نسبة التغيير في المجلس المقبل سوف تكون 40 في المئة كما هو المعتاد وهو ما يعني احتمال عودة نفس النواب السابقين.

وأوضح انه في حال تم تعديل النظام الانتخابي لخمس دوائر وصوت واحد فان نسبة التغيير في مخرجات العملية الانتخابية القادمة سوف تكون كبيرة جدا لتتراوح من 50: 60 في المئة، لافتا ان الصوت الواحد هو الافضل للكويت والمجتمع لانه يقضي على القبلية والطائفية والعائلية والحزبية.

وأكد العيسي ان الصوت الواحد هو المعمول به في جميع البلدان الديمقراطية وانه لا توجد دولة في العالم يصوت فيها الناخبون لاربعة اشخاص الا في الكويت مشددا على ان صدور مرسوم ضرورة بالصوت الواحد يعد خطوة تقدمية في تاريخ الكويت.

اما رئيس المكتب السياسي لتجمع العدالة والسلام عبدالله خسروه فأوضح ان صدور مرسوم الحل من قبل سمو امير البلاد كان متوقعا ومنتظرا لنزع فتيل الازمة الاخيرة التي عاشتها البلاد بعد صدور عدة احكام من المحكمة الدستورية داعيا الشارع السياسي الى ضرورة العودة لجادة الصواب بالتعاطي مع هذا المرسوم والانتظار لصدور مرسوم الدعوة للانتخابات القادمة، مشيرا الى ان حكمة صاحب السمو تجلت بصدور هذا المرسوم الذي نزع فتيل الازمة بين فريقين وأعاد الكرة مرة اخرى الى ارادة الامة لاختيار ممثليها.

ودعا خسروه في تصريح لـ«الصباح» جموع الشعب ان يحسنوا الاختيار ويتعظوا من الفترة السابقة وان يمعنوا في اختياراتهم لمخرجات العملية الانتخابية القادمة مؤكدا ان مخرجات مجلس 2012 المبطل كانت سيئة الى ابعد الحدود وشابتها بعض الاصوات المتطرفة والنشاز التي تخالف القيم والاعراف الدستورية والوطنية التي جبل عليها اهل الكويت مطالبا الناخبين بعون سمو الامير في ايصال مجلس يؤمن بالقانون والدستور وتحقيق العدالة بين فئات المجتمع.

وعن التوقعات بالنسبة لتركيبة المجلس المقبل قال خسروه: الامر يعتمد على النظام الذي سوف تتم الانتخابات من خلاله مشيرا انه كان منذ عام 2006 يرفض الدعوة لخمس دوائر ومازال لان من شان النظام الحالي «الخمس دوائر واربعة اصوات» ان يكرس الطائفية والقبلية والفرقة والكراهية بالمجتمع بل ويعد وبالا على الكويت لاسيما وان المجلس الذي افرز هذا النظام كان يفكر فقط في مصالحة الشخصية، مشددا على ضرورة العدول عن النظام الانتخابي الحالي والعودة للطريق الصحيح وفقا للاطر الدستورية مبينا ان نسبة التغيير سوف تكون كبيرة في مخرجات الانتخابات المقبلة وان اكثر من 50 في المئة من اغلبية مجلس 2012 المبطل لن تعود للبرلمان المقبل.

في سياق آخر نفى النائب السابق صالح الملا توقيعه على وثيقة «الامة» التي تبنتها مجموعة «حراك» مؤكدا احترامه وتقديره للجميع، لكنني لم اطلع على الوثيقة ولم اوقعها وقد جرى الاتصال بي للتوقيع وابلغت من هاتفني بان لدي موقفا معلنا مسبقا من قضية مراسيم الضرورة ولا خلاف عليها لكنني بحاجة للاطلاع على الوثيقة وطلبت ممن اتصل بي ضرورة التنسيق مع الامين العام للمنبر الديمقراطي وأكد الملا احترامه للجميع ولكنني استغرب ادراج اسمي ضمن الموقعين على الوثيقة وانا لم اطلع او اوقع عليها او احضر الاجتماع الذي عقد قبل الاعلان عنها.

خلا ل تقريرها الدورى عن شهري أغسطس وسبتمبر

«الشفافية»: الديمقراطيات المحترمة توكل تنفيذ تعديل الدوائر لفريق محترف

اصدرت جمعية الشفافية تقريرها الدورى عن شهرى اغسطس وسبتمبر تناولت فية اخبار وزارات الدولة المختلفة واحداثها خلال هذة الفترة.

وفى البداية فقد أصدرت المحكمة الدستورية حكمها فى الطعن الحكومى المقدم لها بشأن قانون الدوائر الانتخابية نتيجته الرئيسية هي عدم إبطال القانون الحالي باعتبار أن المشرّع يمكنه التعديل على القانون متى ما رأى سلبيات عند تطبيقه، ورغم ذلك ما زلنا على قناعة باهمية تعديل قانون الدوائر الانتخابية، على أن يكون ذلك في الفصل التشريعي القادم، حيث لا نرى وجود مسوغ لتعديل الدوائر حاليا، التي يجب أن تحظى بتوافق مختلف الأطراف فلا يتفرد طرف على الأطراف الأخرى سواء كانت حكومة أو أغلبية برلمانية بسيطة، مع التأكيد على أن التجارب الدولية في الديمقراطيات المحترمة تجعل آلية تعديل الدوائر الانتخابية من تنفيذ فريق محترف وفني مستقل لا يشارك فيه طرف حكومي أو عضو برلمان أو حزب يخوض الانتخابات.. حيث يقوم هذا الفريق المستقل بالاستماع لكل هذه الأطراف ومن ثم يضع التقسيم المطلوب للدوائر والذي يتوافق مع الدستور ومن ثم يرفعه للبرلمان لإصداره بقانون بعد أن يتأكد من عدم وجود أخطاء تتعارض مع الدستور دون أن يتدخل في الجوانب الفنية.. وتكمن أهمية ذلك في ضرورة تجنب وجود شبهة تعارض المصالح لدى الوزراء وأعضاء البرلمان حين نظرهم في تقسيم الدوائر الانتخابية.

حتى نهاية سبتمبر تكون ستة أشهر كاملة قد انقضت من مدة السنة المالية دون اعتماد الميزانية العامة للدولة ما يجعل الموقف مبهما من جهة المسوغ القانوني لما يصرف منها وما يرد إليها، وهو ما يوجب اتخاذ الحكومة موقفا معلنا وواضحا من هذا الملف الذي يشكل منطلقا رئيسا لتنفيذ خطط الدولة، ولا يكفي هنا مجرد الإعلان عن الالتزام بعدم تجاوز اعتمادات العام الماضي وهو ما يعني مسبقا الانحراف عن مسار الخطة الإنمائية.. وهذا يقودنا للحديث عن ضرورة انجاز الميزانية العامة في مجلس الأمة في وقتها القانوني وهو الأول من أبريل من كل عام، على أن يخصص مجلس الأمة شهر مارس من كل عام لإنجاز هذا الموضوع المهم.

وعلى صعيد آخر طلبت الحكومة من جهاز متابعة الأداء الحكومي إعداد تقرير متكامل بالتعاون مع ديوان الخدمة المدنية وديوان المحاسبة بشأن التجاوزات المالية والإدارية في المناصب القيادية في الجهات الحكومية، ويأتي ذلك إثر الحديث عن تجاوزات للقياديين في عدة وزارات بلغت عدة ملايين من الدنانير جار التحقيق بشأنها، آملين أن نرى هذا التقرير معلن للكافة بأقرب وقت ممكن.

وفي ملف ثالث استعجل مجلس الوزراء كلا من وزارات الداخلية والإعلام والمواصلات الكافة بصياغة قانون لتنظيم النشر الالكتروني تمهيدا لإصداره، ونرى ان مثل هذا القانون ينبغي أن يصدر من مجلس الأمة وليس بمرسوم قانون ضرورة وذلك لأنه يطال الحريات العامة بشكل مباشر.

وزارة الكهرباء والماء

كشف النقاب عن هدر في استهلاك المياه يصل إلى 8 في المئة من إجمالي الاستهلاك اليومي لا يعرف سببه والمتمثل في الفجوة غير المبررة بين الإنتاج والاستهلاك اليومي المعلن، وهو رقم كبير يتوجب على الوزارة تبريره خاصة وأنه يتجاوز الهدر الناجم عن تسريب الأنابيب.

وفي نفس السياق بلغت مديونيات جميع شرائح المستهلكين نحو واحد ونصف مليار دينار من ضمنها ديون شبه معدومة، بينما لم تحسم جهود حل مشكلة تلف نصف عدادات المستهلكين في البلاد، وهذه الأرقام بحاجة لتأكيد من الوزارة وبيان بالحلول المطروحة تجاهها.

في ملف آخر يتعلق بمحطة الزور أثير في العلن خلاف في تقييم العروض المقدمة بين جهتين كلتيهما تعملان داخل الجهاز الرقابي المسئول في الدولة مما يوجب حسمه بشفافية كاملة.

نأمل الاطلاع على التقرير الذى طلبته الحكومة من جهاز متابعة الأداء بشأن التجاوزات المالية في المناصب القيادية

جامعة الكويت

تراجع ترتيب جامعة الكويت بين الجامعات العربية والعالمية طبقا لتقييم متخصص شمل أكثر من عشرين ألف جامعة في العالم، يأتي ذلك في خضم معاناة الجامعة لواحدة من أهم مسببات هذا الوضع وتعني قبول أعداد من الطلبة تفوق بكثير إمكانات استيعابهم مقابل احتياجها لأكثر من ضعف عدد اعضاء هيئة التدريس الحالية وفقا للتصريح مدير الجامعة نفسه.

وثار الجدل في سبتمبر حول التوجه نحو تعيين أكثر من اربعين عضو هيئة تدريس لا تنطبق عليهم الشروط العلمية المقررة، وهو ما يعني – إن حدث – المزيد من التردي لترتيب الجامعة بين مثيلاتها في العالم.. لذا ينبغي طرح الملف أمام الرأي العام بشفافية كاملة لتعريفهم بنتائج الضغوط المجتمعية والسياسية التي تؤدي لقرارات تؤثر على مستقبل الجيل الشبابي الحالي علميا ومهنيا إزاء متطلبات الجودة في سوق العمل.

ونفس الوضع الجامعي في كافة الطلبة في الفصول الدراسية وتعيينات اعضاء هيئة التدريس ينطبق إلى حد كبير على الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب.

برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة

تفاقمت ظاهرة العمالة الوهمية في القطاع الخاص لتصل إلى 40 في المئة من العمالة الوطنية المسجلة لدى البرنامج، يصرف لها نحو عشرة ملايين دينار شهريا، فيما يبدو أن هذا الملف يحتاج إلى التنسيق بين عدة وزارات في عمليات التفتيش والرقابة والتحقيق، وإلى معالجات تشريعية وصلاحيات إدارية لوسع ونظام معلومات يوفر الصورة التفصيلية الكاملة عن أوضاع هذه العمالة.. لذا ينبغي فتح ملف العمالة الكويتية في القطاع الخاص بكل تفاصيله وإعطائه عناية خاصة كونه ذي صلة مباشرة بالأهداف الإنمائية للدولة، وتتبين جسامته في أنه وخلال ست سنوات انتقل من القطاع الخاص إلى القطاع الحكومي نحو اثني عشر الف مواطن كانت تكلفة دعمهم في القطاع الخاص 72 مليون دينار بينما كلفت رواتبهم في الحكومة 220 مليون دينار، وهذه هجرة عكسية لما سعت إليه خطة الدولة للتنمية.

البنك المركزي

أثيرت خلال الأيام الماضية مسألة تعارض المصالح بالمخالفة للقانون رقم 32 لسنة 1968 في شأن النقد وبنك الكويت المركزي والمهنة المصرفية فضلا عن استغلال بعض ثغراته التي تحتاج لمعالجة تشريعية، وقد شمل ذلك الجمع بين وظائف متعارضة ووظيف استثمارات شخصية في شركات ومحافظ وتعيينات لذوي القربى في قطاعات يشرف عليها البنك.. يضاف لذلك انتقال مفتشين من البنك للعمل في بعض تلك القطاعات التي تقع تحت هيمنته ما يعني احتمال إساءة استغلال المعلومات السابقة التي حصلوا عليها إبان عملهم في البنك المركزي خاصة وان هذه التعيينات تستقطب عادة ذوي الخبرة الطويلة والمهمة.

مؤتمر الحوار الوطني

دعوة للمشاركة

رغبة في تقديم مشروع وطني للرأي العام الكويتي الرسمي والشعبي ينطلق من الدستور ويذكر الجميع بأهدافه السامية ويدفع بالذهنية الكويتية (رسمية وشعبية) باتجاه تبني خطاب عام صائب بشكل حائط صد أمام المزيد من الفساد أو الفتنة ويكون نقطة انطلاق باتجاه إعادة الأمور إلى نصابها الصحيح على مستوى مشروع الوطن والدولة بشكل عام ، يطيب لنا دعوتكم للمشاركة في (مؤتمر الحوار الوطني) تحت شعار (وقفة من أجل الكويت) الاثنين 10/8 في فندق شيراتون الكويت - قاعة المرجان. وفقا للجدول التالي:

	الوقت	الفعالية	المتحدثون		مدير الجلسة
الاثنين 10/8	10 صباحا	النشيد الوطني - القرآن الكريم - عرض فني كلمات الافتتاح كلمة اللجنة التنسيقية لمؤتمر الحوار الوطني	رئيس مجلس الامة السيد جاسم الخرافي السيد عبدالوهاب الوزان الحاضي يعقوب الصانع		الإعلامي مبارك النجادة
	10:20 صباحا	الجلسة العامة الاولى (تنظيم العمل السياسي)	- عبدالوهاب الهارون - مرزوق الغانم - عدنان سيد عبد الصمد	- مبارك الدويلة - مرزوق الحبيني	
	4 عصرا	الحلقة النقاشية الاولى (دور الشباب في التنمية السياسية)	مجموعة من الناشطين السياسيين الشباب		م. عبدالله خسروه
	8 مساء	الجلسة العامة الثانية (نحو تعزيز المواطنة الدستورية)	- معصومة المبارك - علي الراشد - صالح عاشور	- د.عواد الظفيري - محمد طنا العنزي - مشاري العصيمي - احمد المليفي	د.عبدالله معرفي
الثلاثاء 10/9	11 صباحا	الحلقة النقاشية الثانية (الرياضة كأحد مداخل الاستقرار والتنمية)	- اللواء متقاعد فيصل الخراف - د. حسين الحكيمي - د. سلمان حاجي	- ياسر أبل - د.صقر الملا وبحضور شخصيات رياضية مرموقة	د.صقر الملا
	8 مساء	الجلسة العامة الثالثة (التنمية مشروع دولة)	- أحمد لاري - أماني بورسلي - حامد السيف	- أحمد العريبد - الحاضي عبدالله الايوب - انور بوخمسين - يوسف الزالزلة	الإعلامي مبارك النجادة
	9:45 مساء	البيان الختامي			

وقفة من أجل الكويت
مؤتمر الحوار الوطني